العلامة الشيخ محمود العالي

صلح الإمام المجتبى ع
بين ثلاثة نصوصٍ تاريخية

بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على النبي الأمين والسراج المنير أبي القاسم محمد وعلى آله الطاهرين الهداة المهديين حرّاس الدين وحفظةِ الشرع المبين.

من المحطات المهمة في حياة السبط الأكبر الإمام الشهيد المجتبى صلوات الله عليه هي محطة الصلح ، وتتمثل أهميتها في ما عكسته من نتائج إيجابية على واقع الأمة الإسلامية بشكل عام وعلى واقع وأوضاع شيعة وأتباع أهل البيت عليهم السلام بشكل خاص ، وهذه المحطة وإنْ وقف عندها جملة من الباحثين المحققين - لأهميتها- إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام بها والتركيز عليها.

وبرغم ما حقَّقه صلح الإمام المجتبى عليه السلام من نتائج ومعطيات إيجابية كبرى إلا أن البعض مع الأسف سعى - إمَّا من منطلقات البغض والعصبية اتجاه أئمة أهل البيت عليهم السلام ، وإما من منطلقات الجهل وفقْد القدرة على التحليل والنظر بسطحية للقضايا التاريخية - لِحرف الموضوع عن سياقاته التاريخية والطبيعية والمنطقية وإعطائه طابعا وعنوانا مشوَّهاً خدمة منه للنهج الأموي المعادي لخط أهل البيت عليهم السلام .

ومن ذلك الكيفية التي سلكها بعض المؤرخين في نقل قضية الصُّلح وعرضها بما يُنتج انطباعاً مغلوطاً لدى القارئ حول الإمام عليه السلام .

وفي هذا السياق نستعرض ثلاثة نصوصٍ لثلاثةٍ من المؤرخين :

النص الأول : ما ذكره المؤرخ محمد بن مسلم ابن قتيبة الدينوري في كتابه الإمامة والسياسة[1] ، قال : فلما تمت البيعة له على ذلك - أي للإمام الحسن - وأخذ عهودهم ومواثيقهم -أي من الذين بايعوا الإمام - كاتب معاوية فأتاه وخلا به فاصطلح معه على أن لمعاوية الإمامة ما كان حيا فإذا مات فالأمر للحسن ...).

وملاحظة هذا النص وطبيعة ما تضمنه من قفزٍ مباشر من مبايعة الناس للإمام الحسن عليه السلام إلى مكاتبته لمعاوية والاختلاء به وتنازل الإمام له يثير الاستغراب والتساؤل من نواحٍ متعددة ، وهي :

أولاً : لماذا يصالح الإمام معاوية ويتنازل عن الأمر له ، وما هي مقدمات ذلك ومبرراته ، وهل يُعقل أن الإمام بعد مبايعة الناس وتمام الأمر له يصالح معاوية وهو أكثر الناس معرفة به؟!

ثانياً : النص يوحي بأن الإمام هو الذي ابتدأ بفكرة عرض الصلح على معاوية وليس العكس .

ثالثاً : لماذا لم ينقل ابن قتيبة الدينوري ما نقله المؤرخون من أن معاوية هو الذي عرض الصلح على الإمام عليه السلام ، فقد ذكر ابن الأثير وغيره أن الإمام الحسن عليه السلام خطب في جماعته بعد أن رأى تأثر نفوس جيشه بدعايات المندسين فيهم من أصحاب معاوية وجيش الشام ، فقال عليه السلام :

ألا إن معاوية قد دعانا لأمر ليس فيه عزة ولا نصفة فإن أردتم الموت رددناه عليه وحاكمناه إلى الله عزوجل بظبا السيوف وإن أردتم الحياة قبلناه وأخذنا لكم الرضا ، فناداه الناس من كل جانب البقية البقية وأمضى الصلح [٢].

فالإمام الحسن عليه السلام طبقاً لهذا النص قام بعملية امتحان لصبر أفراد جيشه ، فبانت علامات الخواء والضعف والهزيمة النفسية فيهم مما كشف أنهم يفتقدون جانبا مهمّاً من عناصر القتال وخوض المعركة.

رابعاً : يعكس نص ابن قتيبة الدينوري أن الإمام السبط عليه السلام قد تنازل عن الإمامة لمعاوية ، على أنه لو قال بتنازل الإمام عليه السلام عن الخلافة

لربما أمكن قبول ذلك ، ولكن أن يقول بتنازله عن الإمامة فهذا أمر لا يتماشى مع منهج أهل البيت عليهم السلام ونظرتهم للإمامة من أنها مقام إلهي يختار الله له من هو أهل ولا دخل للناس في فيه ، فكيف يتنازل سبط رسول الله صلى الله عليه وآله عن الإمامة ويختار لها معاوية ، فما هكذا توردُ يا سعد الإبل !

خامساً : إن أدنى مراجعة لبعض كلمات الإمام الحسن عليه السلام تفند هذا النقل ، فها هو الإمام يقول في سياق مطالبته بحقه من الخلافة والبيعة : (وليس الخليفة من دان بالجور وعطل السنن واتخذ الدنيا أبا وأما ، ولكن ذلك أصاب ملكا تمتع به وكان قد انقطع واستعجل لذته وبقيت عليه تبعته فكان كما قال الله عزوجل (وإنْ أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين).

بل في كلماته عليه السلام ما هو صريح في تفنيد دعوى تنازله عن الخلافة وأنها دعوى أموية ، حيث يقول عليه السلام : (وإن معاوية زعم أني رأيته للخلافة أهلا ولم أرَ نفسي لها أهلا ، فكَذِب معاوية نحن أولى الناس في كتاب الله عزوجل وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وآله).

سادساً : كيف نتعقَّل أن الإمام عليه السلام - لو أراد التنازل عن الخلافة جدلاً - يترك أخيار الصحابة كابن عباس ، ويرشِّح من عُرِف بسبِّه لأمير المؤمنين عليه السلام ، وقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله قوله : (من سب عليا فقد سبني ومن سبني فقد سب الله عز وجل ومن سب الله عز وجل أكبَّه الله على منخريه في النار).

وهناك نص آخر تُسجَّل عليه بعض الملاحظات آنفة الذكر ، وهو النص الذي نقله الدينوري - بحسب بعض المصادر - عن الشعبي حيث يقول فيه: (شهدت خطبة الحسن - رضي الله عنه - حين صالح معاوية وخلع نفسه من الخلافة ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أمَّا بعد .. إن هذا الأمر الذي اختلفت أنا ومعاوية فيه إنْ كان له فهو أحق مني به ، وإن كان لي فقد تركته له إرادةً لإصلاح الأمة وحقن دماء المسلمين) ، كما إن هناك ملاحظات أخرى يمكن تسجيل على هذا النص إلا أنني أكتفي بما أشرت اليه مما هو أساسي في الملاحظة.

النص الثاني ما ذكره المؤرخ والمفسر والفقيه الطبري ، حيث يقول :(وقد كان صالح الحسن معاوية أنْ جعل له ما في بيت ماله وخراج دار أبجرد على أن لايشتم عليا وهو يسمع فأخذ ما في بيت ماله في الكوفة وكان فيه خمسة آلاف[٣]).

ولا يخفى على أحدٍ وضوح الإساءة في هذا النص لمقام الإمام عليه السلام وابتسار الحقيقة ، والملاحظات على هذا النص هي كالتالي :

أولاً : تصوير الإمام عليه السلام بأنه محدود الرؤية ضيِّق الأفق - معاذ الله - لا همَّ له ولا يعنيه شيء من شؤون شيعته بل الأمة بأجمعها إلا أن يحصل على المال .

ومتى كانت الدنيا بما فيها من الأموال وغيرها تمثِّل لأهل البيت عليهم السلام قيمةً حتى يتنافسوا أو يسعوا لتحصيلها ؟

ثانياً : عكَس النص أن المشكلة عند الإمام عليه السلام هي سماعه لسب أمير المؤمنين عليه السلام لا أنَّ المشكلة في ذات السب سمِعهُ أو لمْ يسمعه ، وهذا يعني أنه لا بأس في أن يسبَّ معاويةٌ

علياً عليه السلام إذا لم يصل ذلك إلى أسماع الإمام الحسن عليه السلام وهذا معنى ممقوت ، إذْ أن سب علي عليه السلام كبيرة موبقة سمعها الإمام الحسن عليه السلام أو لم يسمعها ، فلا فرق بين الحالتين.

النص الثالث ما ذكره الإمام محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد عطَّر الله مرقده ، حيث قال : (فكتب إليه معاوية في الهدنة والصلح وأنفذ إليه بكتب أصحابه الذين ضمنوا له فيها الفتك به وتسليمه إليه فاشترط له على نفسه في إجابته إلى صلحه شروطا كثيرة وعقد له عقودا وكان في الوفاء بها مصالح شاملة فلم يثق به الحسن عليه السلام وعلم باحتياله بذلك واغتياله غير أنه لم يجد بُدًّا من إجابته إلى ما التمس من ترك الحرب وإنفاذ الهدنة لما كان عليه أصحابه مما وصفناه من ضعف البصائر في حقه والفساد عليه والخلف منهم له وما انطوى عليه كثير منهم في استحلال دمه وتسليمه إلى خصمه وما كان خذلان ابن عمه -يعني عبيد الله بن عباس - ومصيره إلى عدوه وميل الجمهور منهم إلى العاجلة وزهدهم في

الآجلة فتوثق لنفسه من معاوية بتوكيد الحجة عليه والإعذار في ما بينه وبينه عند الله تعالى وعن كافة المسلمين ، واشترط ترك سب أمير المؤمنين والعدول عن القنوت عليه في الصلاة وأن يؤمن خلص شيعته ولا يتعرض لأحد منهم بسوء ويوصل إلى كل ذي حق حقه فأجابه معاوية إلى ذلك كله وعاهده عليه وحلف له بالوفاء.

ويتابع الشيخ المفيد نقله فيقول : فلما استتمت الهدنة على ذلك ، سار معاوية حتى نزل بالنخيلة ، وكان ذلك يوم جمعة فصلى بالناس ضحى النهار، فخطبهم وقال في خطبته : إني والله ما قاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا ولا لتحجوا ولا لتزكوا، إنكم لتفعلون ذلك ، ولكني قاتلتكم لأتأمر عليكم ، وقد أعطاني الله ذلك وأنتم له كارهون ، ألا وإني كنت منيت الحسن وأعطيته أشياء ، وجميعها تحت قدمي لا أفي بشيء منها له(٤).

هذا هو ما ذكره الشيخ المفيد (رض) وهو الذي ينسجم مع موقعية الإمام من حيث الاعتقاد بعصمته ومع الظروف التاريخية التي فرضت نفسها كواقع لا يصح تجاوزه والقفز عليه .

ويمكن تلخيص ماعرضه الشيخ المفيد بالنحو التالي في نقاط :

١ : إن الذي طلب الصلح هو معاوية وليس الإمام الحسن عليه السلام .

٢ : إن الظروف هي التي ألجأت الإمام الحسن عليه السلام لقبول فكرة الصلح وأن رفضها كان يمثل انتحارا وتهورا ومخاطرة بكل المنجزات والمكاسب التي يمتلكها الإمام الحسن عليه السلام ، وهذا ما لا ينسجم مع طبيعة شروط الإمامة من كون الإمام أعقل الناس وأعلمهم .

٣ : معرفة الإمام بطبيعة الغدر والنكث عند الأمويين هو ما دعاه لأخذ الحيطة لنفسه بتأكيد الحلف وتكرار التأكيد على التزام معاوية بالشروط .

٤ : لم يذكر الشيخ المفيد جميع ما شرطه الإمام الحسن عليه السلام على معاوية مما يعني أن هناك شروطاً كثيرة كما صرح هو الشيخ المفيد بذلك ، ومعلومٌ أن تلك الشروط لا بُدَّ وأن تكون كلها لصالح الأمة وشيعة أهل البيت عليهم السلام.

0: إشارة النص ولو بشكل مُجمل للمبررات التي أدَّت لقبول الإمام عليه السلام بالصلح ، وإن الإمام لم يقبل بالصلح لمجرد عرض معاوية ذلك إذْ لا معنى لاستجابة الإمام عليه السلام لقبول الصلح بمجرد عرض معاوية ، وإنما قبول الإمام بالصلح إنما هو بالنظر للوضعية الضعيفة التي كان عليها جيشه والنفسية المهزومة التي مُنِيَ بها أصحابه ، ووجود الخيانة في أوساطهم لحد الاستعداد لقتل الإمام أو تسليمه لمعاوية أسيرا ، وهذا هو الأخطر من القتل لأن في ذلك ما يريده معاوية من أسْر الإمامين الحسنين عليهما السلام ثم المنّ عليهما بإطلاق سراحهما فيُطلِق عليهما طلقاء بني أمية وحينها يتساوى البيت الهاشمي والبيت الأموي ، ولايختص عنوان الطلقاء فقط ببني أمية وهو الأمر الذي ضاقوا به ذرعاً طوال التاريخ.

ولا يبعد أن معاوية قد سعى لاختراق أصحاب الإمام الحسن عليه السلام من خلال الإغراء بالمال وسياسة الترغيب في تسليم الإمامين الحسنين عليهما السلام لأسرهما لتلك الغاية الخبيثة.

ا: وهو الأهم ، فإن الشيخ المفيد لم يتعرض في نَصِّه لمسألة تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن الخلافة ولا الإشارة إلى أصلحية معاوية للخلافة أبدا ، مما يحقق لنا الشك بل اليقين والقطع أن ما جاء بهذا المعنى والمضمون قد تسرب من المحاولات الأموية التي سعت لإشاعة ذلك بين المسلمين لغايات خبيثة معلومة ، وقد انطلت هذه الإشاعات على بعض المؤرخين وانخدعوا بها ، فذكروا ذلك كما نقلناه عن الدينوري .

وعلى ضوء المقارنة بين النصوص التاريخية آنفة الذكر وما سجلناه من ملاحظات على النصين الأوَّلَين وهما ما ذكره الدينوري والطبري يترجح عندنا نص الشيخ المفيد عليه الرحمة والرضوان لتوافقه مع مايليق بموقع الإمامة وشرائطها وانسجامه مع الواقع التاريخي .

وأمَّا ما جاء من بيانٍ لحقيقة الصلح وِفق الصيغة التي ذكرها ابن طلحة الشافعي الصبَّاغ المالكي وهو من أعلام القرن التاسع ، حيث ذكر في كتابه الفصول المهمة صيغة الصلح ، فقال : (بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما صالح عليه الحسن بن علي

بن أبي طالب معاوية بن أبي سفيان ، صالحه على أن يسلم إليه ولاية المسلمين على أن يعمل فيهم بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخلفاء الراشدين ...)

فإن الملاحظ على هذا النص مع تأخره زمانا انفراده بهذه الصيغة من الصلح ، مُضافاً لعدم انسجام نَصِّه مع فكر الأئمة عليهم السلام وسيرتهم المباركة ، فإننا نقرأ في التاريخ موقفاً لأمير المؤمنين عليه السلام من ذات هذا الشرط ، وذلك عندما اشترط عليه عبد الرحمن بن عوف حتى يبايعه أن يعمل بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسيرة الشيخين ، فرفض علي عليه السلام ذلك بقوله : أما بكتاب الله وسنة نبيه فنعم وأما سيرة الشيخين فلا ، فعلي عليه السلام لم يرتضِ الشرط الأخير .

مما يدلل على أن أئمة أهل البيت عليهم السلام لم يكونوا مرتضين لهذا الشرط فكيف يضعه الإمام المجتبى عليه السلام ابتداء منه مع رفض أبيه أمير المؤمنين له ، وهو الذي طالما تفاخر بسيرته وهو سيد الأوصياء ، فلا مجال أبداً للقبول بأنّ الإمام الحسن عليه السلام وهو المعصوم

مخالفة سيرة أبيه عليه السلام بوضعه لهذا الشرط.

مضافا إلى أن صيغة ابن الصباغ المالكي قد اشتملت على أن الخلافة بعد معاوية تكون شورى بين المسلمين وأن لا يعهد معاوية الى أحد من بعده ، وهذا ما لا ينسجم مع رؤية أهل البيت عليهم السلام من أن الخلافة مقامٌ جعليٌّ بالنص من الله تعالى وليس للناس أن يختاروا الإمام والخليفة لأنفسهم ، فلا موضع للشورى في تعيين الإمام .

كتبتهُ يدُ مُحب العترة الطاهرة ، والمتمسك بذيل الولاية العظمى :

محمود بن الحاج حسن آل الشيخ العالي البحراني ،

في شهر صفر من عام ١٤٤٤ للهجرة الشريفة ، بجوار المرقد الطاهر للعلامة السيد هاشم البحراني التوبلاني نضَّر الله وجهه.

المصادر :

(١) : (ج ١ ص ١٤٠).
(٢) : (ابن الأثير ج /٣ص ٢٠٤).
(٣) : الطبري ج /٤ ص / ١٢٣ .
(٤) : الإرشاد للشيخ المفيد ، ص ٢١٠ -٢١١.